

# المشاورات الإقليمية الافتراضية لغرفة دعم المجتمع المدني

---

– المجموعة الأولى

## مخرجات وتوصيات اجتماع المجموعة الأولى المشاركون المتواجدون في شمال شرقي سوريا وإربيل

### فهرس

- 1 مخرجات وتوصيات اجتماع المجموعة الأولى
- 2 المحور الأول: الملف السياسي والدستور
- 3 المحور الثاني: تضمين المجتمع المدني والمرأة في العملية السياسية والمشاركة والانخراط
- 4 المحور الثالث: القضايا الإنسانية والقضايا المتعلقة بالحماية
- 5 المحور الرابع: القضايا الاجتماعية والاقتصادية
- 6 بعض الأسئلة الواردة من المشاركين

## المحور الأول: الملف السياسي والدستور

- ◆ وجوب اصلاح عضوية اللجنة الدستورية لتكون شاملة لكل المكونات والأطياف السورية وذلك عن طريق ضم ممثلين عن جميع المكونات السورية وخاصة ممثلين عن شمال شرق سوريا واللاجئين السوريين ومنظماتهم المدنية في اقليم كوردستان العراق، لينتج عنها دستور عصري وطني جامع يبنى لعقد اجتماعي مختلف ومتطور يلبي طموحات وحقوق جميع السوريين.
- ◆ الإسراع بالعملية السياسية ككلّ عن طريق انتخاب جمعية دستورية وإجراء انتخابات انتقالية بإشراف الأمم المتحدة كونها الرّاعي الوسيط الدولي للعملية السياسية ومفاوضات السلام بين السوريين.
- ◆ يجب تضمين النساء بنسبة عادلة في اللجنة الدستورية والعملية الدستورية بشكل ملزم وفعال وبنسبة لا تقل عن 30% لما لها من دور في المساهمة في تحقيق الاستقرار في سوريا.
- ◆ العمل على خلق قنوات تواصل مع اللجنة الدستورية والمجلس الاستشاري النسوي وذلك لتبادل وجهات النظر والمقترحات بما يفيد العملية السياسية.
- ◆ يجب العمل على أن تكون العملية السياسية سورية - سورية وتحت مظلة الأمم المتّحدة بعيداً عن التدخلات الدولية وخاصة الإقليمية التي تعرقل الجهود والمحاولات بغية تنفيذ أجنداتها وتغليب مصالحها على مصالح الشعب السوري.
- ◆ لا يمكن أن تنجح استراتيجية خطوة بخطوة في الحالة السورية لأنّها سوف تعرقل الحلّ وتؤخره وتقلل من فرص النجاح.
- ◆ لتحقيق تسوية حقيقية وعادلة تتسم بالديمومة والاستقرار لا بُدّ من الاعتماد على مبدأ التوافق لا على مبدأ الأغلبية والأقلية وخاصة فيما يتعلّق بالمسائل المصيرية.
- ◆ الاعتماد على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 كأساس في أيّ عملية تسوية سياسية شاملة في سورية واعتبارها الركيزة الأساسية للعملية السياسية ووجوب الالتزام بنودها وعدم تخطيها.

## المحور الثاني: تضمين المجتمع المدني والمرأة في العملية السياسية والمشاركة والانخراط

- ◆ تأمين لقاءات بين المجلس الاستشاري النسوي وممثلي المنظمات المدنية النسوية والفاعلين المدنيين في شمال شرق سوريا لدعمه ورفده بالعنصر النسوي من مكونات هذه المناطق لتكون هواجس النسوة في هذه المناطق حاضرة.
- ◆ عدم وجود التمثيل الكافي لمنظمات المجتمع المدني وخاصة النسوية منها والمتواجدة في شمال شرق واقليم كردستان العراق ضمن الهياكل والأجسام والاجتماعات التي تناقش الوضع السوري مثل اللجنة الدستورية وغيرها.
- ◆ عدم وجود معايير شفافة وواضحة في اختيار أعضاء اللجنة الدستورية وأعضاء المجلس الاستشاري النسوي لتشمل جميع السوريين بغض النظر عن المناطق الجغرافية، وعليه يجب أن يكون الاختيار بناءً على معايير واضحة وشفافة.
- ◆ ضرورة فتح قنوات تواصل عن طريق عقد اللقاءات والاجتماعات الدورية بين المنظمات المحلية والسورية من جهة وبين المنظمات السورية والمنظمات والجهات الدولية الفاعلة في الشأن السوري.
- ◆ تجاهل المجتمع المدني ودوره من قبل الاطراف الدولية المؤثرة وكذلك من قبل النظام والمعارضة خاصة فيما يتعلق بعدم وجود ممثل عنها برئاسة اللجنة الدستورية، لذلك لا بُدَّ من التَّحَرُّك لتصحيح هذا الأمر وعدم اعتبار المكون المدني في اللجنة الدستوري ذو حضور تشريفي اعتباري بل هو الجزء الأكثر أهمية في خلق التوازن.
- ◆ ضرورة دعم الشبكات والتحالفات المدنية من أجل اتاحة فرصة أكبر للقاء السوريين على مختلف الجغرافية السورية، الأمر الذي سيساهم في تهيئة الأرضية للوصول إلى حلٍّ عادل وشامل.

## المحور الثالث: القضايا الإنسانية والقضايا المتعلقة بالحماية

- ◆ تثبيت المعابر بين مختلف المناطق داخل سوريا وكذلك المعابر بين سوريا ودول الجوار كممرات للمساعدات الإنسانية بحيث لا تخضع لأي اجندات سياسية أو عسكرية وتكون بآليات واضحة خاضعة لإشراف الأمم المتحدة وهيئاتها وقرارات دولية مُلزِمة للجميع.
- ◆ العمل على توفير الشروط المناسبة لعودة اللاجئين والنّازحين إلى مناطقهم، حيث تكون مبنية على تأمين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية وسُبل العيش الكريم للسكان من جهة وكذلك تأمين عودة أمنة وطوعية بعيدة عن الملاحقة والهاجس الأمني من جهة ثانية.
- ◆ العمل على إيجاد آليّة تضمن بقاء معبر سيمالكا - بييش خابور الرّابط بين إقليم كردستان العراق وشمال شرق سوريا مفتوحاً ووفق لآليات وإجراءات واضحة ودائمة بعيداً عن التوترات السياسية بين الطرفين وجعله ممراً دولياً معترفاً به لهذه الغاية.
- ◆ لا يوجد هناك انصاف وعدل باشتراك الضحايا والمُتضرّرين من الحرب السورية بالعملية السياسية وفي الفعاليات المعنية بالشأن السوري وخاصة النساء والشباب والنازحين.
- ◆ العمل على توفير لجان تقصي الحقائق والمتابعة في المناطق الخاضعة للفصائل المُسلّحة المدعومة من تركيا في كُلاً من عفرين ورأس العين وتل أبيض، وذلك للوقوف على الانتهاكات التي تحدث بشكل مستمر ومان عدم الاعتداء والسيطرة على أملاك وممتلكات السكّان الأصليين.
- ◆ العمل على حماية اللاجئين والنازحين وتوفير الرعاية الكافية لهم خاصة القاطنين في مخيمات شمال شرق سوريا " مخيم الهول ومخيم واشو كاني" الذي يضم نازحي رأس العين وغير معترف بها كمخيمات انسانية.
- ◆ العمل على حماية ودعم المُنظّمات المدنية والناشطين والنساء في مناطق شمال شرق سوريا من أجل القيام بدورهم على الوجه الصحيح.
- ◆ ضرورة تدخل الأمم المتحدة من أجل إيقاف عمليات التهجير القسري والتغيير الديمغرافي في بعض المناطق مثل عفرين ورأس العين وتل أبيض.
- ◆ قيام الأمم المتحدة بواجباتها بما يخص الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأنهار والمياه الدولية العابرة للدول وذلك من خلال التوزيع العادل لنهري دجلة والفرات والعمل على عدم اخضاع ذلك للتسييس والمساومات.
- ◆ العمل على حماية الناشطين من الاعتقال التعسفي وكذلك زيارة السجون والنظر بوضع المعتقلين لدى كُلاً الأطراف من قبل الأمم المتحدة وبرفقة ناشطين من منظمات المجتمع المدني وتشكيل لجنة من المنظمات المدنية المحلية لمتابعة أوضاع السجون وتكون بدعم أممي وتأمين التسهيلات اللازمة لعملها بشكل مستمر ومنع تعرضهم للاستغلال ومنح عمله الصفة الدولية اللازمة لذلك.
- ◆ يجب تدخل الأمم المتحدة لمنع ترحيل السوريين قسراً من دول اللجوء وخاصة من أوروبا وذلك لعدم توفر الظروف المهيئة للعودة وخاصة الاستقرار والأمان وعدم توفر سُبل العيش الكريم في سوريا.
- ◆ العمل على انشاء مكتب للأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) في شمال شرق سوريا واعتماده اعاثياً وباعتراف أممي وذلك لإتاحة الفرصة أكبر لتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة.
- ◆ العمل على تخفيف آثار انتشار فيروس كورونا في شمال شرق سوريا وبين النازحين في سوريا واللاجئين في اقليم كردستان العراق وذلك من جميع وضرورة تأمين اللقاحات المستخدمة عالمياً للحماية من فيروس كورونا.

- ◆ الاهتمام بالتعليم والاعتراف بالعملية التعليمية في شمال شرق سوريا وذلك من خلال الاعتراف باللغات القومية لجميع المكونات وشهاداتهم العلمية، وأيضاً نقل خبرات وتقنيات التعليم عن بُعد "الانترنت" إلى شمال شرق سوريا للتقليل من الهجرة بغرض التعليم.

## المحور الرابع: القضايا الاجتماعية والاقتصادية

- ◆ العمل على دعم الاستقرار في كافة مناطق سوريا من خلال دعم منظمات المجتمع المدني وكذلك دعم البنية التحتية وإعادة تأهيلها وكذلك دعم المشاريع الاقتصادية وتنميتها من أجل ضمان عدم حدوث موجات هجرة جديدة وخاصة في ظل صعوبة الظروف الاقتصادية خاصة بعد تطبيق قانون قيصر وتدهور قيمة العملة المحلية وبالإضافة لنشح الأمطار وتدني دخل السكان المعتمد في الغالب على الزراعة.
- ◆ العمل على إجراء تقييم للاحتياجات بشكل مستمر من قبل الجهات الدولية والمنظمات المانحة من أجل تحقيق عدالة في توزيع الدعم على مناطق شمال شرق سوريا وكذلك اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق أسوة ببقية المناطق في دول الجوار وفي الداخل السوري بين مناطق سلطة المعارضة والسلطة السورية والإدارة الذاتية.
- ◆ دعم المشاريع التنموية وكذلك المشاريع التي تقلل من التلوث البيئي نظراً لتدهور حالة البيئة بشكل كبير في السنوات الأخيرة والذي أدى إلى زيادة انتشار العديد من الأمراض المزمنة.
- ◆ العمل على توجيه الاهتمام للعديد من المشاكل الاجتماعية مثل زيادة نسبة البطالة والانتحار وزواج القاصرات وارتفاع نسبة الطلاق خاصة بين النساء الصغيرات - العنف المنزلي - ضعف نسبة المتعلمين وزيادة ظاهرة التسرب بسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة وضعف السيولة المالية وزيادة الأعباء الأسرية.
- ◆ تأثير الواقع الاقتصادي بشكل كبير بالعقوبات المفروضة بموجب قانون قيصر بما فيها عمل المنظمات المدنية ونشاطاتها وخاصة المنظمات المحلية التي تعتمد بشكل طوعي على مداخيلها وتبرعاتها الذاتية.
- ◆ العمل على إيقاف نزع الموارد الطبيعية وذلك من خلال التدخل الدولي لوقف قلع الأشجار وحرقها وتهريب اثار وتدميرها من قبل الجماعات المسلحة خاصة في عفرين.
- ◆ العمل على تفعيل دور منظمات المجتمع المدني بحيث تختص كل منظمة بعملها واختصاصها ليتم توزيع الدعم بشكل عادل ومتوازن ومرتبب بالاختصاص وتوفير الرقابة والمحاسبة الأممية والدولية.
- ◆ العمل على تقديم الدعم النفسي وخاصة للشباب والنساء وبشكل خاص بعد انتشار جائحة كورونا وذلك من أجل تفعيل دور النساء وزيادة انخراط الشباب في الحياة العامة.
- ◆ العمل على تأمين آلية واضحة ودائمة للحوالات المالية في جميع مناطق سوريا وخاصة شمال شرق سوريا من أجل المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل وبالطرق القانونية ومنع التحايل والاستغلال.
- ◆ ضرورة الاهتمام بالمعتقلين والمفقودين والتواصل مع ذويهم وحمايتهم واشراكهم العادل في ايصال أصواتهم للمحافل الدولية ذات الصلة والمشاركة في البناء.

## في الختام قدم المشاركون بعض الأسئلة تتلخص بالتالي:

1. كيف سيكون القرار سوريا حقيقيا؟
2. هل هناك تصور لدى المبعوث لتطوير عمل اللجنة وتوسيعها لتشمل كافة المكونات والقوى؟
3. هل يمكن صياغة دستور من طرفين متصارعين ليس بينهم ثقة؟
4. هل هناك جدوى في الاستمرار بمثل هذه اللجنة " تقييم العمل الحالي والمتوقع وبيان نتائج عليها؟
5. إلى أي مدى يتم الاعتماد على: المنظمات الممولة فعالة وغير الممولة غير فعالة؟

### المشاورات الإقليمية لغرفة دعم المجتمع المدني, ٢٠٢١

تم إنشاء غرفة دعم المجتمع المدني (CSSR) في يناير 2016 من قبل مكتب المبعوث الخاص لسوريا كآلية للتشاور مع مجموعة واسعة ومتنوعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، من خلال CSSR ، يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني الاجتماع والتفاعل وتقديم رؤاهم وأفكارهم إلى مكتب المبعوث الخاص والجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة ، وكذلك أصحاب المصلحة الدوليين.

تهدف هذه الآلية إلى جعل عملية التأمل في الأمم المتحدة أكثر شمولاً.

يقع الإشراف العام والتوجيه على CSSR على عاتق OSE-Syria. تم تفويض مركز NOREF النرويجي لحل النزاعات والمؤسسة السويسرية للسلام من قبل OSE لتقديم الخبرة المنهجية والدعم التشغيلي والتقني للعملية. الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن ملخصات الأنشطة المختلفة ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الأمم المتحدة.

#### اتصال